

السلام في ليبيا فوائده



السلام في ليبيا:
فوائد للبلدان المجاورة والعالم
ملخص تنفيذي



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهار البلدان كرامة الإنسان



رؤيتنا

طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا

بشفف وعزم وعمل: نبكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم

ملخص تنفيذي



الأمم المتحدة
بيروت

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:

iStock.com/aghezzi©

[iStock.com/Allan Watson](https://iStock.com/Allan%20Watson)©

iStock.com/chrispecoraro©

iStock.com/giamplume©

[iStock.com/Taha Sayeh](https://iStock.com/Taha%20Sayeh)©

شكر وتقدير

المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار عمل التنمية المستدامة للبلاد.

وتركز الدراسة على إنهاء النزاع وإحلال السلام في ليبيا وآثار ذلك على التعاون الإقليمي وخاصة على التجارة مع تونس ومصر والسودان. وتقدم تقييماً كمياً للتأثيرات الاقتصادية لإحلال السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. وتزداد أهمية هذه الدراسة لأن المفاوضات بين الأطراف الليبية، بقيادة الأمم المتحدة، تؤدي بثمارها. ومع إنهاء النزاع بداية لإعادة الإعمار في ليبيا، وزخم جديد للتعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة.

أعدت هذه الدراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استناداً إلى دراسة أعدها الإسكوا الدكتور حكيم بن حمودة، وزير الاقتصاد والمالية السابق في تونس والشريك الإداري في مجموعة الإستراتيجيات الإستشارية. وهذه الدراسة جزء من مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي الذي تنفذه الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة متعددة الطبقات للمواطنين الليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني للتباحث والمناقشة حول رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لليبيا وخيارات السياسات العامة والمفاضلات ذات الصلة. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية



المحتويات

ص. 7 شكر وتقدير

ص. 6 1. مقدمة

ص. 7 2. ليبيا والتعاون الاقتصادي الإقليمي قبل النزاع

ص. 10 3. ليبيا والتعاون الإقليمي في أثناء النزاع

ص. 13 4. السلام في ليبيا والتعاون الإقليمي

ص. 13 أ. آثار السلام على النمو

ص. 14 ب. آثار السلام على القوى العاملة

ص. 14 ج. آثار السلام على الاستثمار

ص. 15 د. آثار السلام على التجارة

ص. 15 هـ. آثار السلام على مختلف القطاعات

ص. 16 5. خلاصة وخيارات في السياسة العامة

ص. 17 6. قائمة المطبوعات في إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

قائمة الجداول

ص. 13 الجدول 1. مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير بالنسبة إلى السّيناريو المرجعي)

قائمة الأشكال

ص. 7 الشكل 1. تطوّر صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2000-2010 (بمليارات الدولارات)

ص. 7 الشكل 2. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان مختارة في الفترة 2000-2010 (بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)

ص. 8 الشكل 3. مصدر الواردات الليبية من بلدان مختارة في الفترة 2000-2010 (بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات)

ص. 8 الشكل 4. تدفّقات التحويلات المالية في الفترة 2000-2010 (بملايين الدولارات)

ص. 10 الشكل 5. تطوّر صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2011-2019 (بمليارات الدولارات)

ص. 10 الشكل 6. تطوّر واردات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2011-2019 (بمليارات الدولارات)

ص. 11 الشكل 7. مصدر الواردات الليبية من بلدان مختارة في الفترة 2011-2019 (بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات)

ص. 11 الشكل 8. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان مختارة في الفترة 2011-2019 (بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)

ص. 12 الشكل 9. تدفّقات التحويلات في الفترة 2011-2018 (بملايين الدولارات)

ص. 12 الشكل 10. التحويلات من ليبيا حسب بلد المقصد إلى معظم البلدان العربية، في الفترة 2010-2017 (بملايين الدولارات)

ص. 14 الشكل 11. تطوّر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المجاورة لليبيا

1. مقدمة

السياسات العامة والمفاضلات ذات الصلة. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار عمل التنمية المستدامة للبلاد. في هذا الصدد، وسعيًا لتوعية المشاركين في الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي عند مناقشة عملية التعافي والأطر الاجتماعية والاقتصادية البديلة المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، شرعت الإسكوا في إطلاق دراستين: تهدف الأولى إلى دراسة التكلفة الاقتصادية للنزاع (الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، الإسكوا 2020) والثانية إلى قياس أثر السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي، موضوع هذه الدراسة.

وفقاً لتقرير الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا (الإسكوا 2020)، تسببت الحرب في خسارة جسيمة بالإمكانات الاقتصادية الليبية، فُدرت بنحو 783 مليار دينار ليبي (580 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى يومنا هذا. وستفاقم هذه الخسائر في حال استمرار النزاع لما بعد عام 2020 وقد تصل إلى 628.2 مليار دينار ليبي (465 مليار دولار) خلال الأعوام 2021 إلى 2025. ومن المقدّر أن تبلغ الكلفة الإجمالية لهذا النزاع على الاقتصاد الليبي 1,411.6 مليار دينار ليبي (1,046 مليار دولار) ما بين 2011 و2025.

ويركّز هذا التقرير على ما سيكون لإنهاء النزاع وإرساء السلام في ليبيا من أثر على التعاون الإقليمي، وبصورة خاصة، على التجارة مع مصر والسودان وتونس. كما يعرض التقييم الكمي للآثار الاقتصادية لعملية السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. وتزداد أهمية هذا العمل لأنّ المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة بين الأطراف الليبية تؤتي بثمارها. وستمثل نهاية هذا النزاع بداية إعادة الإعمار في ليبيا كما أنّها ستقدّم حافزاً جديداً لتوثيق أوامر التعاون في ما بين بلدان المنطقة.

شكّل اندلاع النزاعات المدمّرة في أنحاء المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي مصدر قلقٍ كبير لجميع الجهات الفاعلة السياسية والمنظمات الدولية في المنطقة. فقد سبّبت هذه النزاعات هلعاً وزعراً شديدين، الأمر الذي أدّى في بداية الأمر إلى ضرب الاستقرار السياسي على نحو خطير، ثمّ إلى ظهور عنف غير العنف المشروع بقيادة الدولة. وتميّزت هذه الفترة بنموّ الجماعات المسلّحة والإرهاب ما أودى إلى عدم استقرار وهشاشة مؤسسات الدولة في العديد من البلدان العربية. وزعزت النزاعات أيضاً الاستقرار على المستويين السياسي والاقتصادي، فنتج من ذلك انتكاسات طالت التزامات دول المنطقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب تبعات النزاعات على الاقتصاد الكلي والقطاعات، خلّفت آثاراً مدمّرة على التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. فتأثرت بالحروب التدفقات المالية التجارية والاستثمارات في المنطقة والتحويلات وأفضى ذلك إلى تراجع التعاون الإقليمي بين البلدان.

منذ اندلاع النزاعات، ركّزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على آثارها الاجتماعية والاقتصادية من خلال الدراسات والأبحاث التي أجرتها لإبراز تداعيات النزاعات على بلدان المنطقة وعلى التعاون الإقليمي. كما اضطلعت بأنشطة داعمة هامة مع الحكومات والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني في المنطقة لزيادة الوعي بالآثار المدمّرة لهذه النزاعات والحاجة الماسّة لإحياء السلام والتنمية.

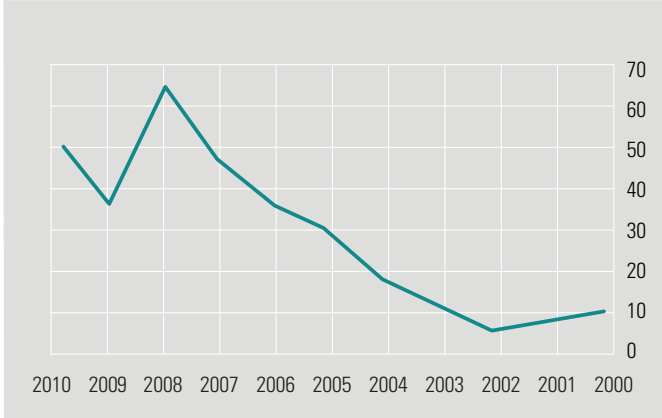
هذه الدراسة هي جزء من مشروع الحوار الاجتماعي الاقتصادي الليبي الذي تنفّذه الإسكوا. ويهدف هذا المشروع إلى توفير منصة متعدّدة الطبقات للمواطنين الليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني للتباحث والمناقشة حول رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لليبيا وخيارات

¹ في تاريخ نشر تقرير الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2020، كان سعر الصرف 1.35 دينار ليبي للدولار الواحد (02 كانون الأول/ديسمبر 2020).

² سعر الصرف الرسمي لمصرف ليبيا المركزي بتاريخ 03 حزيران/يونيو 2021، هو 4.46 دينار ليبي للدولار الواحد.

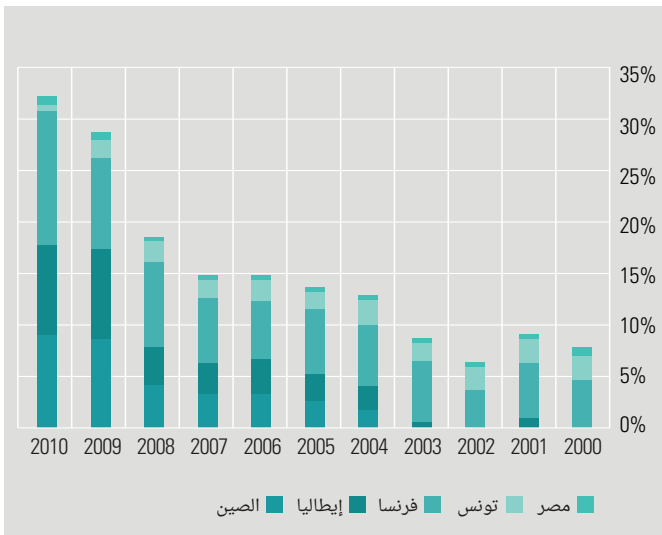
2. ليبيا والتعاون الاقتصادي الإقليمي قبل النزاع

الشكل 1 الشكل 1. تطوّر صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2000-2010 (بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

الشكل 2 وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان مختارة في الفترة 2000-2010 (بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

ليبيا عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA)، أكبر اتفاقية تجارية في المنطقة العربية. كما أنها عضو في اتحاد المغرب العربي (AMU) والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، ولديها اتفاقيات تجارية ثنائية مع الأردن والمغرب أيضاً. إضافة إلى ذلك، ليبيا هي البلد الوحيد في جنوبي البحر الأبيض المتوسط، باستثناء الجمهورية العربية السورية، الذي لم يبرم بعد اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. ومؤخراً، وقعت ليبيا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA)، إلا أنها لم تصادق عليها بعد، وذلك لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم اعتباراً من عام 2021.

ويتبين من الشكل 1 أن إجمالي صادرات ليبيا قبل الأزمة يُظهر أداءً غير ثابت، مشيراً إلى زيادة من 13 مليار دولار في عام 2000 إلى 62 مليار دولار عام 2008. بعد الارتفاع المتواصل في قيمة الصادرات إلى بلدان العالم منذ عام 2002 وتحقيق رقم قياسي في تاريخ البلاد عام 2008، انخفض حجم هذه الصادرات بشكل كبير في بداية عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تراجع الطلب وهبوط أسعار النفط العالمية. وفي عام 2010 شهدت صادرات ليبيا انتعاشاً طفيفاً، لكن ذلك توقف بسبب التغيير السياسي الذي شهدته البلاد في بداية عام 2011.

وفي الفترة ذاتها، اتبّع حجم الواردات منحىً تصاعدياً، فارتفع من حوالي 4 مليارات دولار إلى 18 مليار دولار في الفترة بين عامي 2000 و2020.

خلال فترة ما قبل الأزمة، تراوحت مساهمة النفط في إجمالي الصادرات بين 91 في المائة في عام 2002 و96 في المائة خلال الأعوام 2009 و2010.

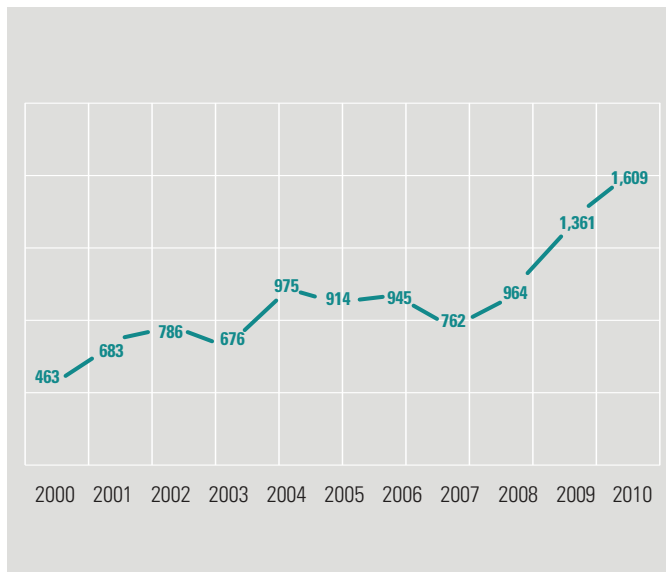
خلافًا للصادرات، تُعدّ الواردات أكثر تنوعاً، وهو أمر طبيعي نظراً لاعتماد ليبيا إلى درجة كبيرة على استيراد المواد الغذائية والآلات ومعدات النقل لتلبية حاجات سكانها. وقد شكّلت هاتان الفئتان من 50 إلى 60 في المائة من إجمالي واردات ليبيا من السلع خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2010.

الشكل 3 مصدر الواردات الليبية من بلدان مختارة في الفترة 2000-2010 (بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

الشكل 4 تدفقات التحويلات المالية في الفترة 2000-2010 (بملايين الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأساسي لليبيا. وبالرغم من عدم وجود أي اتفاقية تجارية ثنائية، مثلت تلك التجارة ما يقارب 78 في المائة من صادرات ليبيا و49 في المائة من وارداتها في المتوسط خلال الأعوام 2000 إلى 2010. ومع ذلك، شهدت أهمية الاتحاد الأوروبي للتجارة الليبية تراجعاً كبيراً خلال الفترة نفسها. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى ظهور شركاء تجاريين آخرين. ففي عام 2000، استحوذ الاتحاد الأوروبي على 85 في المائة من إجمالي الصادرات من السلع الليبية مقابل 78 في المائة في عام 2010. من جهة أخرى، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات الليبية من 62 في المائة في عام 2000 إلى 42 في المائة فقط في عام 2010. لكن بالرغم من هذا الانخفاض، لا تزال ليبيا المصدر الرئيسي للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، كما ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر سوق تصدير لليبيا.

وعند النظر في الصادرات والواردات على مستوى البلد، يتبين أن إيطاليا وفرنسا هما من الشركاء التجاريين الأساسيين لليبيا. وفي الفترة بين عامي 2000 و2010، بلغت نسبة واردات ليبيا من هذين البلدين 24 في المائة مقابل 12 في المائة من الصادرات الليبية إليهما. ومع ذلك، شهدت أهمية التدفقات التجارية بين هذين البلدين وليبيا تغيرات كبرى بين عامي 2000 و2010، حيث تراجعت نسبة الواردات من 30 إلى 21 في المائة، وازدادت نسبة الصادرات من 5 إلى 22 في المائة.

في ما يتعلق بالبلدان العربية، مثلت تونس الشريك التجاري الأساسي لليبيا في المنطقة. في حين أن حوالي 2 في المائة فقط من الصادرات الليبية بين عامي 2000 و2010 كانت موجهة إلى السوق التونسية، فإن 4.4 في المائة من الواردات الليبية كانت تأتي من تونس في الفترة نفسها. وكانت مصر ثاني أكبر شريك تجاري عربي حيث سجل 3.2 في المائة من الواردات الليبية طيلة الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2010 الصادرة من مصر، مقابل 0.5 في المائة فقط من الصادرات الليبية إلى مصر (الشكلان 2 و3).

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا تزايداً مطرداً منذ رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في عام 2004، لكنها أظهرت انخفاضاً كبيراً في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، واصلت تدفقات الاستثمار

في الزراعة والصناعات النّفطية. وعلى العموم، حوالي ثلثي المهاجرين في ليبيا (64 في المائة) يأتون من بلدان مجاورة، ولا سيّما من تشاد وتونس والسودان ومصر والنيجر.

وكانت ليبيا مصدراً صافياً لتدفقات التحويلات إلى الخارج منذ عام 2000 على الأقل. فقد وصلت تدفقات التحويلات إلى أعلى قيمة لها بحيث بلغت 1.6- مليار دولار قبل الأزمة في عام 2010، قبل أن تهبط قيمتها إلى 650 مليون دولار في عام 2011. ثمّ نمت ابتداءً من عام 2012 لتبلغ مستوى تاريخياً بقيمة 3.2 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تنخفض مجدداً بشكل تدريجي إلى 1.1 مليار دولار في عام 2014، لتصل إلى 744 مليون دولار فقط في عام 2018 (الشكل 4).

الأجنبي المباشر إلى ليبيا الانحدار في مسارها في أعقاب المظاهرات العنيفة والنزاعات الأهلية التي انطلقت شرارتها في عام 2011.

وشكّلت ليبيا على مرّ عقود الوجهة الرئيسية للعقال الأجانب القادمين من جميع أنحاء العالم، وبصورة خاصة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية وآسيا، إذ كان اقتصادها يعتمد إلى حدّ بعيد على اليد العاملة الأجنبية. وفقاً لتقرير أصدرته المنظمة الدولية للهجرة حول ديناميات هجرة اليد العاملة في ليبيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2020)، قبل ثورة 2011، نحو 1.35 مليون إلى 2.5 مليون عامل مهاجر كانوا مقيمين في ليبيا، ويعملون بشكل رئيسي في خدمات الصحة والبناء وبمقدار أقلّ،



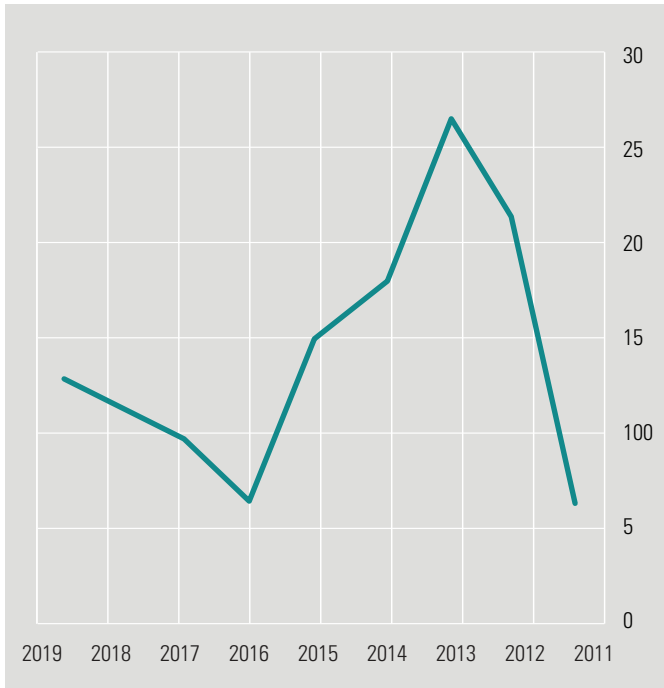
3. ليبيا والتعاون الإقليمي في أثناء النزاع

الخارجية لليبيا. بين عامي 2011 و2019، استوعبت أسواق الاتحاد الأوروبي 70 في المائة من الصادرات الليبية، في حين أن 40 في المائة من الواردات الليبية كان مصدرها الاتحاد الأوروبي، مقابل 78 في المائة للصادرات و49 في المائة من الواردات بين عامي 2000 و2010. في غضون ذلك، ارتفعت قيمة التدفقات المالية التجارية مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين واليابان وكوريا (ASEAN+++). بشكل كبير.

أدى تقلب أسعار النفط العالمية والنزاع المسلح إلى تعطيل عملية إنتاج النفط في ليبيا وقدرتها على التصدير إلى حد كبير بين عامي 2011 و2019. ويوضح الشكلان 5 و6 أن حجم إجمالي الصادرات مرّ بفترات غير ثابتة، مع تقلبات كبيرة بين عامي 2011 و2019.

وبقي الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لليبيا طيلة الأزمة، بالرغم من الانخفاض الكبير لأهميته في التجارة

الشكل 6 تطوّر واردات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2011-2019 (بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

الشكل 5 تطوّر صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، في الفترة 2011-2019 (بمليارات الدولارات)



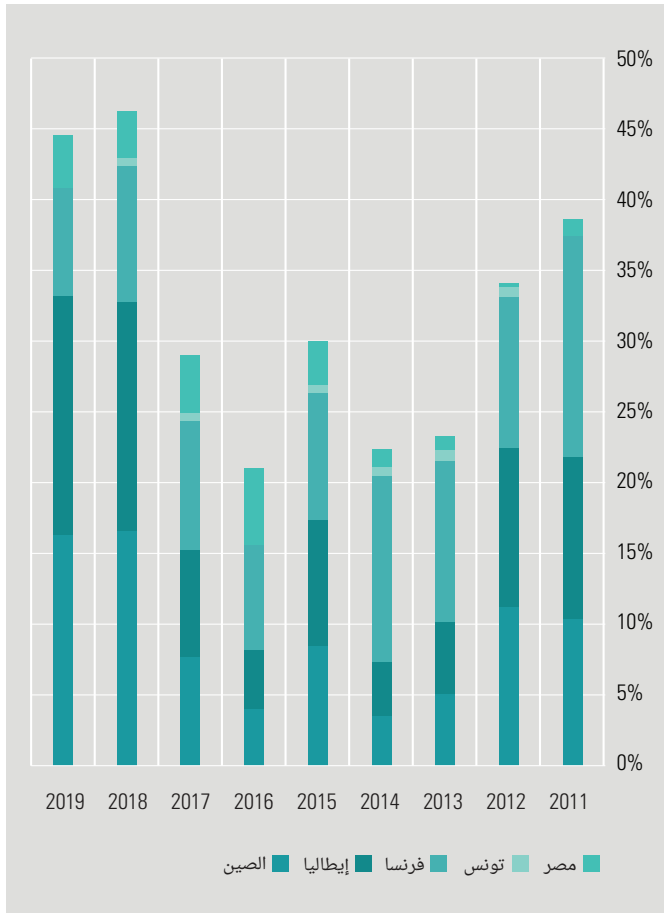
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

الليبية إلى أسواق البلدين 20 في المائة بين عامي 2011 و2019، مقابل 12 في المائة فقط بين عامي 2000 و2010 (الشكل 7).

أما بالنسبة إلى البلدان العربية، فقد كانت تونس ومصر الشريكين التجاريين الأساسيين لليبيا أثناء الأزمة، إذ لم تشهد حصصهما من إجمالي التجارة الليبية تغييرات هامة. وتراوحت حصص كل منهما في إجمالي الواردات من ليبيا بين 3 و4 في المائة في مرحلتي ما قبل الأزمة وخلالها (الشكل 8).

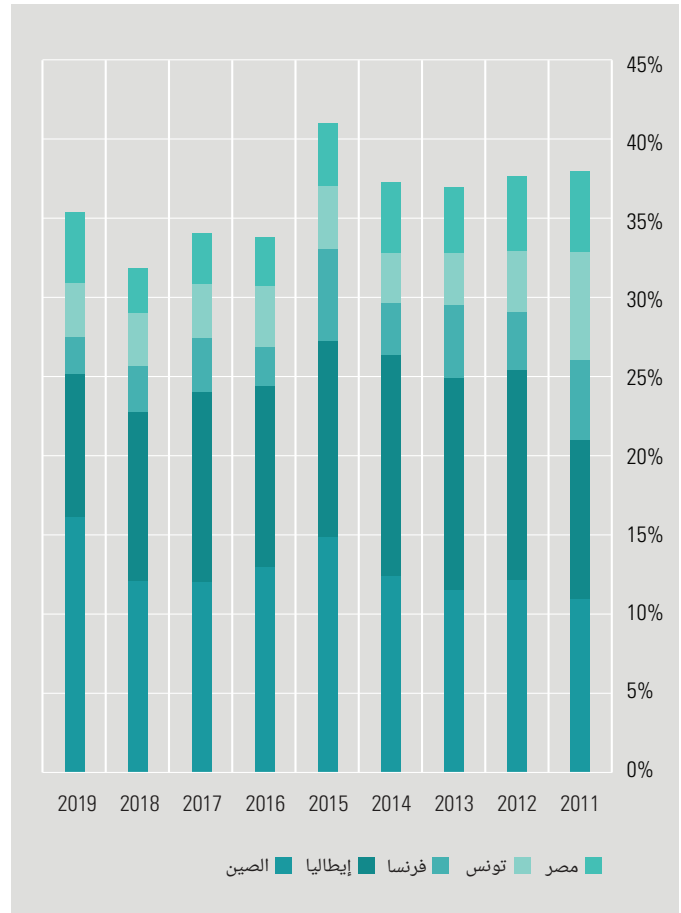
ويكشف النظر عن كثر إلى التجارة الليبية مع شركاء أساسيين عن تغييرات هامة حدثت خلال فترة النزاع (2011-2019) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة (2000-2010). أولاً، بقي كلٌّ من إيطاليا وفرنسا شريكاً تجارياً هاماً، لكن في سياق مختلف كلياً. في الواقع، تم استيراد 16 في المائة فقط من إجمالي الواردات الليبية من البلدين بين عامي 2011 و2019، في انخفاض عن 24 في المائة بين عامي 2000 و2010. ومع ذلك، بلغ إجمالي الصادرات

الشكل 8 وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان مختارة في الفترة 2011-2019
(بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

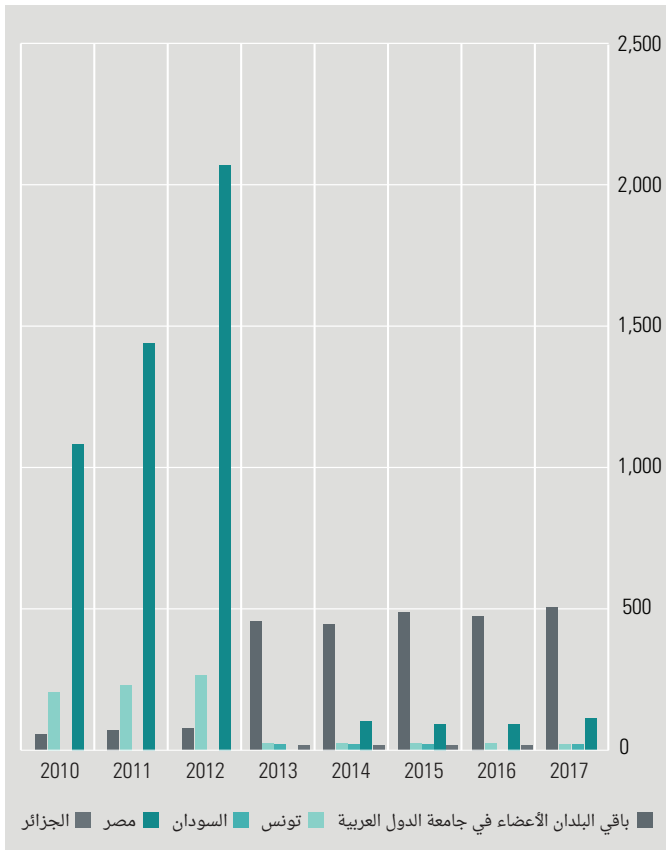
الشكل 7 مصدر الواردات الليبية من بلدان مختارة في الفترة 2011-2019
(بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (COMTRADE).

وفقاً للشكل 10، مصر هي أهم متلقٍ عربي للتحويلات من ليبيا، تليها تونس. فقد تم تحويل ما مجموعه 4.631 مليار دولار من العقال المهاجرين في ليبيا إلى مصر بين عامي 2010 و2012، مقارنةً بمجموع 0.720 مليار دولار إلى تونس. وبذلك تلقت مصر وتونس حوالي 96 في المائة من إجمالي التحويلات المرسلة إلى البلدان العربية خلال السنوات الثلاث بين عامي 2010 و2012. ولكن منذ عام 2013، تغير الوضع كثيراً، إذ انخفضت التحويلات إلى مصر وتونس بحيث لم تتجاوز 0.109 مليار دولار في عام 2017. ومع ذلك، تظهر بيانات البنك الدولي أن التحويلات التي تصل إلى الجزائر والسودان كانت منخفضة جداً، ولم تتجاوز المليون دولار. لكن الجدير ذكره أن تقديرات البنك الدولي قد لا تكون صائبة بالنسبة إلى الدول المجاورة باعتبار أن معظم الأنشطة التجارية والتحويلات تتم عبر قنوات غير رسمية.

الشكل 10 التحويلات من ليبيا حسب بلد المقصد إلى معظم البلدان العربية، في الفترة 2010-2017 (بملايين الدولارات).

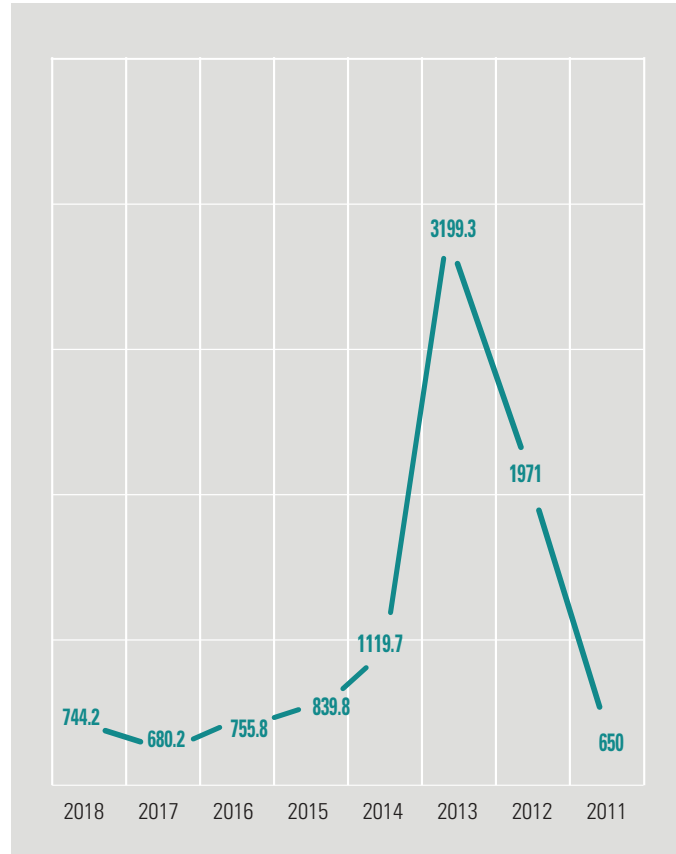


المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا كثيراً في أعقاب الاحتجاجات العنيفة والنزاعات الأهلية التي بدأت في عام 2011. وبعد أن نجحت البلاد في جذب ما قيمته 1.2 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، انخفضت هذه القيمة مجدداً في العام التالي وتوقفت الاستثمارات في عام 2014. ونتيجة لذلك، بقي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتاً «على نحو مصطنع» منذ عام 2013 بحدود 18.5 مليار دولار، على الرغم من الدمار الهائل الذي أثر جزئياً أو حتى كلياً على العديد من المشاريع.

وبلغت تدفقات التحويلات من ليبيا أعلى قيمة لها، 3.2 مليار دولار، خلال الأزمة في عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 680 مليون دولار في عام 2017 لتعود وتنمو ببطء في عام 2018 (الشكل 9).

الشكل 9 تدفقات التحويلات في الفترة 2011-2018 (بملايين الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

4. السلام في ليبيا والتعاون الإقليمي

تناولت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للسلام على شركاء ليبيا التجاريين الأساسيين على المستويين الدولي والإقليمي. وأظهرت النتائج أنه سيكون للسلام في ليبيا آثار اقتصادية إيجابية على شركاء ليبيا التجاريين الأساسيين، ولا سيما إيطاليا وفرنسا وتركيا.

وتركّز الدّراسة على آثار السلام على التعاون الإقليمي. على هذا المستوى، تظهر النتائج أنّ السلام في ليبيا ستكون له آثار كبيرة على التعاون الإقليمي مع بلدان المنطقة لجهة النمو والقوى العاملة والاستثمار والتجارة.

ألف. آثار السلام على النمو

تظهر عمليّات المحاكاة التي أجريت أن البلدان الأربعة في المنطقة (أي تونس والجزائر والسودان ومصر) ستشهد مكاسب في النمو بالنسبة إلى السيناريو المرجعي لاستمرار النزاع في ليبيا، بينما سيكون للسلام في ليبيا آثار تراكمية

تفوقها بأشواط. وبالتالي، فإنّ النمو في السودان سيبلغ في المتوسط 6.72 في المائة أعلى من السيناريو المرجعي خلال الفترة 2021 إلى 2025. وسيبلغ متوسط مكاسب النمو التراكمي السنوي 4.46 في المائة في مصر، و3.80 في المائة في تونس، و2.67 في المائة في الجزائر خلال الفترة نفسها (الجدول 1).

وقد تمكّنّا أيضاً من تقدير مكاسب الاقتصادات من السلام في ليبيا. وتشير التقديرات إلى أنّه بين عامي 2021 و2025 ستبلغ المكاسب في مصر 99.7 مليار دولار، وفي السودان 22.7 مليار دولار، وفي الجزائر 29.8 مليار دولار، وفي تونس 9.7 مليار دولار (الجدول 1).

وستبلغ قيمة إجمالي مكاسب المنطقة من السلام في ليبيا 161.9 مليار دولار بين عامي 2021 و2025، ويقدر متوسط المكاسب السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنحو 32.38 مليار دولار.

الجدول 1. مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير بالنسبة إلى السيناريو المرجعي)

\$ billion	Average	2025	2024	2023	2022	2021	
99.7	4.46	6.91	5.58	4.29	3.05	1.89	مصر
22.7	6.72	11.02	8.67	6.43	4.34	2.44	السودان
9.7	3.80	5.70	4.70	3.72	2.77	1.84	تونس
29.8	2.67	4	3.31	2.62	1.94	1.27	الجزائر
5.5	0.12	0.16	0.14	0.12	0.10	0.07	تركيا
13.1	0.09	0.13	0.11	0.09	0.08	0.06	فرنسا
7.5	0.04	0.05	0.04	0.04	0.03	0.02	ألمانيا
6	0.06	0.08	0.07	0.06	0.05	0.04	إيطاليا
14.8	0.05	0.07	0.06	0.05	0.04	0.03	سائر بلدان أوروبا
-6.1	4.46	-0.07	-0.07	-0.06	-0.05	-0.04	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام بيانات نموذج محاكاة التجارة العربية ATSM المعدلة.

الشكل 11 تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المجاورة لليبيا



المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام بيانات نموذج محاكاة التجارة العربية ATSM المعدلة.

جيم. آثار السلام على الاستثمار

على نحو مماثل، سيرتفع معدل الاستثمار في مختلف بلدان المنطقة بمجرد إرساء السلام في ليبيا. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لزيادة المكاسب في النمو في مختلف البلدان ولاستئناف نمو الصادرات إلى السوق الليبية. وتشير القياسات إلى نمو الاستثمار بمتوسط سنوي قدره 8.98 في المائة مقارنة بالسيناريو المرجعي لاستمرار النزاع بين عامي 2021 و2025. وتصل هذه الزيادة إلى 5.98 في المائة في مصر، و5.49 في المائة في تونس و2.01 في المائة في الجزائر في الفترة نفسها.

باء. آثار السلام على القوى العاملة

تظهر التقديرات انخفاضاً كبيراً في معدلات البطالة في بلدان المنطقة مرتبطاً بنمو المكاسب التي ستتضح معالمها في البلدان المجاورة، وبانفتاح ليبيا على القوى العاملة في المنطقة بعد السلام. وستشهد السودان انخفاضاً كبيراً في معدل البطالة يقدر بنسبة 13.93- في المائة بين عامي 2021 و2025. وسيبلغ هذا الانخفاض أيضاً 8.84- في المائة في مصر و6.07- في المائة في تونس و2.18- في المائة في الجزائر.

دال. آثار السلام على التجارة

تبين نتائج الدراسة ما سيكون لإحلال السلام في ليبيا من آثار كبيرة على التجارة وعلى توثيق أو اصر التعاون في ما بين بلدان المنطقة.

وتشير التقديرات إلى أن اتفاقية السلام في ليبيا ستسهم في زيادة التجارة لصالح البلدان المجاورة، مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

وينبغي التأكيد على أن السلام في ليبيا سيسهم في تعزيز التبادلات الخارجية لبلدان المنطقة بشكل يفوق حجم التبادل بين المناطق الأخرى.

وتزداد آثار السلام على التجارة أهمية إذا نظرنا إلى صادرات المنطقة إلى ليبيا، التي ستفوق ما ستحرزه المناطق الأخرى.

هاء. آثار السلام على مختلف القطاعات

تشير التقديرات إلى أن إنهاء النزاع وإحلال السلام في ليبيا سيؤديان إلى آثار هامة على مختلف القطاعات وإلى توحيد جهود التنوع في البلدان المعنية.

ويظهر هذا الاتجاه من خلال دراسة تطوّر القيمة المضافة في

مختلف الاقتصادات المجاورة إلى جانب تطوّر الصادرات من مختلف القطاعات إلى ليبيا.

وبالتوازي مع آثار النمو وتغيّر اتجاه التدفقات التجارية، سيكون لإنهاء النزاع وإحلال السلام في ليبيا آثار على تنوع الاقتصادات المجاورة من خلال تعزيز الأنشطة الصناعية والتصنيعية.

وتظهر هذه الآثار واضحة في طبيعة الصادرات من البلدان المجاورة لليبيا بعد انتهاء النزاع.

وتشير تقديراتنا إلى أن قطاع التصنيع هو المستفيد الأكبر من السلام وإعادة الإعمار في ليبيا.

وأظهرت الدراسة والتقديرات أن التعاون الإقليمي سيخرج أقوى بعد السلام في ليبيا. بادئ ذي بدء، سترجم أثر النمو الناتج من تحقق السلام إلى مكاسب في قطاعات النمو والاستثمار والقوى العاملة في البلدان المجاورة.

إلى ذلك، سيكون للسلام في ليبيا أثر تجاريّ وسيعزز التعاون في ما بين البلدان المجاورة على حساب مناطق أخرى من العالم.

وسيكون للسلام أيضاً أثر على مختلف القطاعات، وسيسهم في تنوع الاقتصادات في بلدان المنطقة.



5. خلاصة وخيارات في السياسة العامة

تتيح الدراسة قياس آثار اتفاقية السلام وانتهاء النزاع في ليبيا على التعاون الإقليمي.

ويتبين بوضوح من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ السلام في ليبيا سيعود بالفائدة على اقتصادات المنطقة ويعزز التعاون الإقليمي.

بالنتيجة، ستكون لنهاية النزاع وعودة السلام إلى ليبيا تطورات هامة لها آثار كبيرة. وسيضع السلام حداً لهذا النزاع المدمر الذي طالت كلفته الباهظة حياة الإنسان وتقدمه، ويشجع في ما بعد على عودة الأمن والنظام إلى جميع أنحاء البلاد.

وسيعوّض السلام عن الكلفة الكبيرة لهذا النزاع التي يتكبدها الاقتصاد والمجتمع في ليبيا فيفسح المجال أمام استثمار المكاسب المحققة لتلبية احتياجات الاقتصاد الليبي ودفع البلاد للعودة إلى مسارها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأتاحَت هذه الدراسة أيضاً التركيز على البعد الإقليمي للسلام الذي يعود بالنفع على البلدان المجاورة ويعزز التعاون الإقليمي.

من هذا المنطلق، من المهم أن تشارك بلدان المنطقة وتتعاون على نحو متزايد لإيجاد حلٍّ لإنهاء النزاع، فهي أيضاً ستستفيد من مكاسب السلام.

قائمة المطبوعات في إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

Document number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The Economic Cost of the Libyan Conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا موجز تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم موجز تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	The Socioeconomic Vision for Libya and the Roadmap for a Constitutional Development	الرؤية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية لليبيا وخارطة طريق للتنمية التأسيسية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an Inclusive National Identity in Light of a Just Citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنة
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social Protection System	منظومة الحماية الاجتماعية

قائمة المطبوعات في إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human Capital, Youth and Women Empowerment, and the Integration of Militant Forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	The role of the State in Sustainable Economic Development and the Strategic Positioning of Libya in the Global Economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State Authority and the Rule of Law through a Fair and Independent Justice System, and Human Security Based on Human Rights and the Principles of Comprehensive Justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون من خلال منظومة عادلة وقضاء مستقل، والأمن الإنساني المرتكز على أسس من احترام حقوق الإنسان ومبادئ العدالة الشاملة
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring Trust and Reconciliations to Establish a National Charter	ترميم الثقة والمصالحات لتأسيس ميثاق وطني
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of Institutions, Regional Integration and International Cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي



يركز هذا التقرير على نتائج إنهاء النزاع في ليبيا وضمان التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة مع مصر والسودان وتونس. كما يقدم تقييماً كمياً للأثر الاقتصادي لاتفاق السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. سيؤدي السلام في ليبيا إلى تحقيق مكاسب كبيرة في النمو والعمل والاستثمار في البلدان المجاورة لليبيا، وهي الجزائر ومصر والسودان وتونس.

سينهي السلام في ليبيا نزاعاً مدمراً ترتب عليه تكاليف باهظة على حياة البشر والتقدم، وسيعزز لاحقاً عودة الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد. وسيحدّ السلام من التكلفة الجسيمة التي سببها النزاع بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الليبيين. يمكن استثمار المكاسب الناتجة عن ذلك في تلبية احتياجات الاقتصاد الليبي، مما يسمح للبلاد بالسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

